

بيروت في ٦ تشرين الثاني ٢٠٠٦

عقدت الهيئات الاقتصادية اجتماعاً موسعاً لها صباح اليوم في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان تداولت خلاله في الأوضاع الاقتصادية والتداعيات التي باتت الخلاقات والانقسامات السياسية المستحكمة تتركها على تلك الأوضاع لا سيما على أبواب التحضير لانعقاد مؤتمر باريس ٣.

ترأس الاجتماع السيد عدنان القصار وحضره السادة رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان غازي قريطم، رئيس غرفة صيدا محمد الزعتر، رئيس غرفة طرابلس عبدالله غندور، رئيس جمعية المصارف الدكتور فرنسوا ياسيل، رئيس جمعية الصناعيين فادي عبود، رئيس جمعية تجار بيروت نديم عاصي، رئيس الندوة الاقتصادية وجيه البزري، رئيس نقابة المقاولين فؤاد الخازن، رئيس مجلس الاقتصاديين سمير رحال، ونائب رئيس غرفة بيروت محمد لمع وغابى تامر، نائب رئيس غرفة رحلة منير التيني، أمين عام جمعية تجار بيروت منير طيارة، أمين عام غرفة التجارة الدولية كارلا سعادة، وعن المؤسسات السياحية جان بيروتي وعن تجمع رجال الأعمال ميشال عسيلي وعن شركات التأمين فاتح بكداش، وأمين عام جمعية المصارف مكرم صادر،

وبعد أن ناقش المجتمعون الأوضاع الراهنة، من مختلف جوانبها صدر عن المجتمعين بيان ركز على الأمور التالية:

- ١- حث القادة السياسيين والمسؤولين للتشاور والحوار على الشؤون الخلافية وان يعوا خطورة المرحلة التي يمر فيها وطننا، والتي تفرض على الجميع مسؤولية تاريخية للخروج من الأزمة، ومن حالة الاحتقان في البلاد التي تزيد من حدة الاختلالات البنوية في الاقتصاد اللبناني وتزيد من تقادم الأزمة الاجتماعية الحاصلة
- ٢- تدعو الهيئات كافة الفئات السياسية المتمثلة داخل الحكم أو الموجودة خارجه إلى وضع هموم الناس الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في سلم أولوياتها والى تغليب مصلحة البلد والناس على كل مصلحة.
- ٣- أن الهيئات الاقتصادية التي ستتابع كما كل اللبنانيين لحظة بلحظة نتائج اجتماع التشاور والحوار تحذر من استمرار المنحى التصاعدي والمطرد للخلافات السياسية وعدم التوافق على تبني وإطلاق عملية إصلاح شاملة تمثل مقدره اللبنانيين على التطور والتحديث لأن هذا الأمر سيفوت علينا كما في السابق فرصة باريس ٣-

القادمة في ظل دعم غير مسبوق من أشقائنا في العالم العربي ومن أصدقائنا في العالم مما سيزيد من تراجع لبنان الاقتصادي والاجتماعي وفي تعقيدات الحلول المطلوبة وينعكس سلبا على مصداقية لبنان والثقة في اقتصادنا الوطني.

٤- تتوجه الهيئات الاقتصادية إلى كل الأطراف لعدم تحميل الوسط التجاري أي ضغط سواء على مستوى الاجتماعات السياسية أو على مستوى الدعوات إلى التظاهر فهناك أماكن مختلفة ومتنوعة غير الوسط التجاري يمكن اللجوء إليها لكي لا يتم تعطيل الحياة الاقتصادية التي تعاني من ضائقة وبحاجة إلى فسحة لإعادة الانطلاق. كما تلقت الهيئات إلى أن أية أعمال شغب أو تعطيل للحياة الاقتصادية لا بد أن ينعكس مردودها السلبي على المواطنين واصحاب الدخل المحدود ويضال بنتائجه السلبية كامل البلاد.

٥- أن الهيئات الاقتصادية سبق لها أن أطلقت صرخة في وجه الخلافات والسجلات التي أعقبت العدوان الإسرائيلي على لبنان. واليوم فإنها تطلق ما يتعدى الصرخة إلى التحذير من مغبة اللجوء إلى الشوارع المتقابلة، التي يمكن أن تدفع بالبلاد إلى المجهول. وهي تعتبر أن أولى مسؤوليات القادة هي العودة إلى طاولة الحوار، وعدم زج اللبنانيين في اختبار يمثل خطرا على مصالح لبنان الحيوية، وعلى الاستقرار والوحدة في البلاد. ومن هنا فإن الهيئات الاقتصادية وانطلاقا من مسؤولياتها الوطنية تحذر وبقوة من مغبة إشعال الوضع اللبناني الداخلي وتدعو الجميع وبالاحاح للحفاظ على وحدة لبنان ووحدة اللبنانيين وسيكون لها موقف على مستوى المرحلة قد يصل إلى حد إطلاق تحرك احتجاجي واسع النطاق لكي يعود الجميع إلى الحوار والسلوك الديمقراطي السلمي الذي يمليه الحس الوطني والسياسي السليم.